الأمم المتحدة
A/79/L.66
الجمعية العامة
Distr.: Limited
17 March 2025
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 13 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، تشيكيا، تونس، تيمور – ليشتي، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، شيلي، غابون، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، كابو فيردي، كرواتيا، كولومبيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، موناكو، النمسا، هايتي، الهند، هولندا (مملكة _)، اليونان:* مشروع قرار

تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016–2025)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها 259/70 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2016 الذي أعلنت بموجبه عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016–2025) وأقرّت إعلان روما عن التغذية وإطار العمل المعتمدين في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية الذي اشتركت في تنظيمه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية في روما في الفترة من 19 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2014[1]، وكذلك إلى قراريها 306/72 المؤرخ 24 تموز/يوليه 2018 و 285/77 المؤرخ 16 أيار/مايو 2023، الصادرين بشأن تنفيذ العقد،

* ستدرج في المحضر الرسمي للجلسة أي تغييرات تطرأ على قائمة مقدمي مشروع القرار.

(1) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB136/8، المرفقان الأول والثاني.

وإذ تعيد تأكيد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعةً من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحقّقت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفَّذ من تلك الأهداف،

وإذ ترحب بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، وإذ تكرر تأكيد الحاجة إلى تنفيذ الإجراءات الواردة في ميثاق المستقبل[2] المتصلة بالقضاء على الجوع ووضع حد لانعدام الأمن الغذائي ولجميع أشكال سوء التغذية،

وإذ ترحب أيضا بإطلاق التحالف العالمي ضد الجوع والفقر، وتشدد على أهمية توحيد الجهود العالمية لمواجهة التحديات المشتركة المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية والتنمية الاجتماعية،

وإذ تقر بأهمية تنفيذ برامج تغذية مدرسية مأمونة ومغذية وكافية بوصفها إطارا فعالا وميسور التكلفة لإدماج الأطفال والشباب وإنمائهم وإعادة إدماجهم في المدارس، وإذ تحيط علما بعقد القمة العالمية الأولى للتحالف المعني بالوجبات الغذائية المدرسية في باريس يومي 18 و 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وإذ تتطلع إلى القمة العالمية الثانية للتحالف المعني بالوجبات الغذائية المدرسية المزمع عقدها في فورتاليزا، البرازيل، في أيلول/سبتمبر 2025، وإذ تحيط علما أيضا بالجهود الأخرى والمبادرات التي تقودها البلدان، مثل المنتدى الأول للتغذية المدرسية لبلدان رابطة الدول المستقلة المعقود في بيشكيك يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الذي نُظّم بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي،

وإذ تعيد تأكيد حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذٍ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية، وإذ تشدّد على ضرورة بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات التغذوية، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال وكبار السن والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجات من يعيشون أوضاعا هشة،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن العالم ليس على المسار الصحيح لإنهاء الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، وفقا لأحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية،

وإذ تدرك ضرورة القضاء على الجوع ومنع جميع أشكال سوء التغذية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما نقص التغذية والتقزم والهزال ونقص الوزن وزيادة الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة، وفقر الدم لدى النساء والأطفال، لا سيما الفتيات، من بين حالات نقص أخرى في المغذيات الدقيقة، وكفالة الحصول

(2) القرار 1/79.

على أنظمة غذائية صحية، وكذلك ضرورة عكْسِ الاتجاهات المتصاعدة في زيادة الوزن والسمنة وتخفيفِ عبء الأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي لدى جميع الفئات العمرية،

وإذ تشدد على ضرورة تشجيع المنظومات الغذائية المستدامة التي تعزّز الأنظمة الغذائية الميسورة التكلفة والمتنوعة والمأمونة والصحية التي تشمل مجموعةً متنوعة من الأغذية، بما في ذلك الأغذية الطازجة والكاملة، من خلال نهج متكاملة ومتعددة القطاعات،

وإذ تشدد أيضا على أن الإنتاجَ الزراعي المستدام والأمن الغذائي والتغذية وسلامة الغذاء تمثل عناصر أساسية للقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، وأن الحاجة لا تزال قائمة للمزيد من الجهود من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال الإنتاج الزراعي وإنتاجيتها والأمن الغذائي فيها على نحو مستدام،

وإذ تسلّم بأنه يمكن تخفيض وفيات الرضع وصغار الأطفال من خلال تحسين الحالة التغذوية للنساء في سن الإنجاب، ولا سيما أثناء الحمل، وبأن الاقتصار على الرضاعة الطبيعية خلال الأشهر الستة الأولى من الحياة هو الخيار الأمثل لبقاء الطفل وتغذيته وتعزيز الصحة والنمو المعرفي، فضلا عن كونه مبدأ هاما من مبادئ اتباع أنظمة غذائية صحية، بوسائل منها مواصلة الرضاعة الطبيعية حتى سن الثانية وما بعدها مصحوبةً بالتغذية التكميلية المناسبة، وإذ تؤكد، أنه على الرغم من التقدم المطرد المحرز فيما يتعلق بالاقتصار على الرضاعة الطبيعية، إذ بلغت نسبة الرضع المقتصَر في إرضاعهم على الرضاعة الطبيعية ممن تقل أعمارهم عن 6 أشهر في جميع أنحاء العالم 48 في المائة في عام 2023، سيلزم بذل جهود هائلة لبلوغ الغايات العالمية المتعلقة بالتغذية الواردة في خطة عام 2030، وأن حتى هذا المؤشر يتطلب تسريع خطى التقدم، وإذ تؤكد أيضا أنه لم يحصل على النظام الغذائي الأدنى المقبول سوى 21 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 23 شهراً في جميع أنحاء العالم،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق لاستمرار حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في مناطق مختلفة من العالم واستمرار تأثيرها سلباً في الصحة والتغذية، وبخاصة في أفريقيا، وأجزاء من آسيا، لا سيما غرب آسيا، وفي منطقة المحيط الهادئ وأجزاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإذ تؤكد في هذا الصدد الضرورة الملحة لبذل جهود مشتركة على جميع المستويات للتصدي لهذا الوضع بطريقة متسقة وفعالة،

وإذ تسلّم بأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثارها والتدابير الاستثنائية المتخذة للتصدي لها وجّهَت واحدة من أكثر الضربات تدميرا للأمن الغذائي والتغذية العالميين في الآونة الأخيرة وأوقعت تأثيرا غير متناسب في النساء والأطفال، وإذ يساورها بالغ القلق إزاء التقييم الذي مفاده أن الجوع في العالم زاد ارتفاعه في عام 2021، مما يعكس تفاقم أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها،

وإذ لا يزال القلق يساورها لكون الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية التي تزداد تواتراً وقساوة، ستطال بشكل غير متناسب الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة، ولا سيما النساء والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة وسبل عيشهم، مما سيعرّض مئات الملايين من الناس للخطر في نهاية المطاف، ولكون احتمالات التعرّض للجوع والتعرّض لسوء التغذية لدى الأطفال قد تزداد، بحلول عام 2050، بنسبة تصل إلى 20 في المائة بسبب تغير المناخ،

وإذ تلاحظ أهمية المبادرات المتخذة في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحتفال باليوم العالمي للبقول، واليوم العالمي لسمك التونة، ويوم فن الطبخ المستدام، واليوم العالمي للنحل، واليوم العالمي لسلامة الأغذية، ويوم التربة العالمي، واليوم العالمي للأعشاب البحرية، واليوم الدولي للبطاطا، واليوم الدولي

للشاي، واليوم الدولي للتوعية بالفاقد والـمُهدَر من الأغذية، واليوم الدولي للقضاء على الهدر، واليوم العالمي للتنمية الريفية، والسنة الدولية للإبليات، واليوم الدولي والسنة الدولية للصحة النباتية، والسنة الدولية للفواكه والخضروات، والسنة الدولية للدُّخن، والسنة الدولية للتنمية المستدامة للجبال، 2022، والسنة الدولية للتعاونيات، 2025، والسنة الدولية للمزارعات، 2026، والسنة الدولية للمراعي ورعاة الماشية، 2026، والعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018–2028، وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019–2028)، وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021–2030)، التي تهدف جميعها إلى زيادة الوعي العام بالزراعة والأمن الغذائي والفوائد التغذوية ذات الصلة، وفقا لقراري الجمعية العامة 199/53 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1998 و 185/61 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2006 المتعلقين بإعلان السنوات الدولية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 67/1980 المؤرخ 25 تموز/يوليه 1980 المتعلق بالسنوات الدولية واحتفالات الذكرى السنوية،

وإذ تكرر تأكيد الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات لتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، لا سيما لأكثر الفئات ضعفا، من خلال الاستثمار في سبل إكساب نظم الأغذية الزراعية القدرة على الصمود، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث، وللتوسع في اتِّباع النهج الاستباقية، ونظم الإنذار المبكر والعمل المبكر، والتنبؤ، والاستجابات الوقائية والتأهب لحالات الطوارئ، وتحسين التحليلات التنبؤية وتحليلات بيانات المخاطر على مستوى مختلف القطاعات، وتعزيز الرصد المنهجي للمخاطر، والقدرات المتصلة بالإنذار المبكر والتأهب على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، ولتعزيز استراتيجيات التكيف بالتنسيق الوثيق مع إدارة مخاطر الكوارث وتحسين تقييمات المخاطر المشتركة واستراتيجيات إدارة المخاطر، والحد من آثار الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعة أو التي يتسبب فيها الإنسان وتكلفتها من أجل معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ وتدهور الأراضي والجفاف والتصحر في الأمن الغذائي، لا سيما بالنسبة للنساء والشباب وكبار السن والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسباب الجذرية الأخرى لانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية،

وإذ تسلّم بأن الانكماش الاقتصادي، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين، والنزاعات، وفقدان التنوع البيولوجي، والجفاف، والآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية التي تزداد تواتراً وقساوة، هي من بين العوامل الرئيسية التي تسهم في انتكاس التقدم الطويل الأمد الذي أُحرز في مكافحة الجوع على الصعيد العالمي، الأمر الذي يقلّص احتمالات القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030،

وإذ تكرر التأكيد على أن الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية هي الفقر، وتزايد اللامساواة، وعدم الإنصاف، والافتقار إلى سبل الحصول على الموارد وفرص توليد الدخل، وجائحة كوفيد–19، وآثار تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وشح المياه، والكوارث والنزاعات والتوترات الجيوسياسية،

وإذ تشير إلى قرارها 239/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 الذي أعلنت فيه الفترة 2019–2028 عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، وهو العقد الذي يبرز دور الزراعة الأسرية في الإسهام في تنفيذ خطة عام 2030 وفي تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وإذ تشدّد على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة على جميع المستويات لاستعادة الزخم وتسريع الجهود من أجل القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، بالتصدي بشكل شامل لأسبابهما وعواقبهما، وتشجيع تحسين التغذية والزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية المستدامة،

وإذ تشير أيضا إلى أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تسلّم بأن بلوغ الهدف 2 والهدف 3 والهدف 12، بوجه خاص، والغايات المترابطة للأهداف الأخرى سيكون عاملا حاسما في تحقيق أمور شتى منها القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية،

وإذ تعيد تأكيد الدور الهام للجنة الأمن الغذائي العالمي وطابعها الشامل للجميع باعتبارها منتدى حكوميا دوليا رئيسيا تلتقي فيه طائفةٌ واسعة من أصحاب المصلحة للعمل سويا من أجل كفالة الأمن الغذائي والتغذية للجميع،

وإذ تقر بأن النهج الابتكارية، مثل الإيكولوجيا الزراعية، والتكنولوجيات الزراعية المستدامة يمكن أن تسهم، إلى جانب أشكال أخرى من الابتكارات، في جعل النظُم الزراعية والمنظومات الغذائية نظُما ومنظومات تتسم بالقدرة على الصمود والإنصاف والاستدامة وتشجّع على الأخذ بالأنظمة الغذائية الكافية والمتنوعة والمتوازنة والميسورة التكلفة والصحية وعلى تحسين التغذية، مع احترام الخصوصيات الإقليمية والثقافية،

وإذ تشدد على أهمية تطوير وتطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار ونظم إدارة المعارف والاتصالات ذات الصلة في ضمان الأمن الغذائي بحلول عام 2030، مع تشجيع التعاون في مجال الابتكار في العلوم والتكنولوجيا الزراعية فيما بين البلدان والحد من الحواجز والقيود التكنولوجية المفروضة على مبادلات التكنولوجيا الفائقة، وإذ تشجّع على تطبيق أحدث تكنولوجيات المعلومات، مثل الإنترنت والنظم النقالة والأرصاد الجوية والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية، وأكثر هذه التكنولوجيات ملاءمة في النظم الزراعية لدعم جهود أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين من أجل زيادة قدرتهم على الصمود وزيادة إنتاجيتهم وإيراداتهم، وإشراكهم في وضع خطط البحث والابتكار مع الحد من الآثار البيئية السلبية،

وإذ تقر بأن المنظومات الغذائية للشعوب الأصلية يمكن أن تدعم أنظمة غذائية صحية ومغذية وبأنها تتسم بأهميتها بالنسبة إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تحيط علما بالتقرير المعنون "ما هي الأنظمة الغذائية الصحية؟ البيان المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية (2024)"[(3)] الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، والذي يؤكد أن الأنظمة الغذائية الصحية ينبغي أن تكون كافية ومتوازنة ومعتدلة ومتنوعة،

وإذ تحيط علما مع التقدير بمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 الذي عُقد بدعوة من الأمين العام في 23 و 24 أيلول/سبتمبر 2021، وكذلك بالاجتماع السابق لمؤتمر القمة الذي عُقد في الفترة من 26 إلى 28 تموز/يوليه 2021 في روما، وإذ تلاحظ موجز الرئيس وبيان العمل بشأن مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية اللذين أصدرهما الأمين العام، وإذ تحيط علماً مع التقدير أيضاً باجتماع تقييم نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية بعد مرور سنتين على انعقاده، الذي عقده الأمين العام واستضافته الحكومة الإيطالية بروما في الفترة من **24** إلى **26** تموز/يوليه 2023، وإذ تتطلع إلى اجتماع التقييم الثاني لنتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات

(3) منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (جنيف، 2024).

الغذائية (اجتماع تقييم نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية بعد مرور أربع سنوات على انعقاده) الذي ستستضيفه حكومة إثيوبيا بأديس أبابا في الفترة من 27 إلى 29 تموز/يوليه 2025،

وإذ تحيط علماً بمؤتمر قمة طوكيو المعني بالتغذية من أجل النمو الذي عقدته حكومة اليابان يومي 7 و 8 كانون الأول/ديسمبر 2021، وباتفاق طوكيو بشأن التغذية العالمية من أجل النمو الذي يتضمن 396 التزاما جديدا تعهد بها 181 من الجهات صاحبة المصلحة لمعالجة سوء التغذية بجميع أشكاله، وإذ تتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالتغذية من أجل النمو الذي تعقده حكومة فرنسا في 27 و 28 آذار/مارس 2025،

وإذ تحيط علما أيضا بالدورتين الحادية والخمسين والثانية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي، المعقودتين تباعا في روما في الفترة من 23 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وفي الفترة من 21 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024، وإذ تحيط علما كذلك باعتماد التقريرين النهائيين والنتائج الرئيسية، وإذ تحيط علما باعتماد اللجنة للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية، والتوصيات السياساتية بشأن تعزيز جمع واستخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية وما يتصل بذلك من أدوات تحليلية، والتوصيات السياساتية بشأن الحد من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية،

1 - ***تحيط علما مع التقدير*** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025) الذي يغطي الفترة 2022-2023[(4)]؛

2 - ***تحيط علما مع التقدير أيضا*** بتنظيم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية مشاورات غير رسمية عام 2020، في منتصف مدة العقد، لاستعراض التقدّم الذي أحرز والعوائق التي ووجهت والثغرات التي حُددت خلال النصف الأول من العقد، أي في الفترة من عام 2016 إلى عام 2020؛

3 - ***تكرر تأكيد*** رؤية العقد لبناء عالم تنسق فيه جميع البلدان والمنظمات وغيرها من الجهات العاملة في مجال التغذية العمل وتعزز التعاون حتى يتسنى لجميع الناس في جميع الأوقات وفي جميع مراحل الحياة الحصول على أنظمة غذائية ميسورة التكلفة ومتنوعة ومأمونة وصحية؛

4 - ***تشدد*** على أن العقد أُعلن للإسراع بتنفيذ التزامات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، وتحقيق الغايات العالمية المتعلقة بالتغذية وبالأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي بحلول عام 2025، والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وتسليط الضوء على التغذية على أعلى مستوى سياسي؛

5 - ***تقر*** بالالتزامات التي قطعتها الحكومات، وتعترف بمساهمات جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك مؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، في النهوض بتنفيذ العقد؛

6 - ***تؤكد من جديد*** أهمية العقد ودعوته إلى جملة أمور منها تكثيف تنفيذ الالتزامات الوطنية وزيادة الاستثمارات في مجال التغذية؛

(4) A/78/865.

7 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على تعزيز جهودها الرامية إلى إدماج أهداف التغذية في جميع القطاعات، وتتبع الاستثمارات في مجال التغذية، والنظر في اتخاذ تدابير استباقية للحد من استهلاك الأغذية التي تحتوي على نسبة عالية من الدهون المشبعة والدهون المتحولة والسكريات الحرة و/أو الملح وحماية السكان من التشجيع على استهلاكها، حسب الاقتضاء ومع مراعاة السياقات والأولويات الوطنية؛

8 - ***تشدد*** على أهمية التعاون الدولي وتعددية الأطراف والتضامن في الاستجابة العالمية لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية للجميع، بما في ذلك من خلال توفير التغطية الصحية الشاملة، والحماية الاجتماعية، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، وبناء القدرات، والدعم المالي للتنمية الزراعية المستدامة في البلدان النامية؛

9 - ***تشجع*** الجهود المبذولة على جميع المستويات لوضع تدابير وبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية ولتعزيز هذه التدابير والبرامج، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية وبرامج الحماية الوطنية للمحتاجين وللأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، مثل برامج تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل وبرامج التحويلات النقدية والقسائم وبرامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأمهات والأطفال، وتنوه بتلك الجهود، وتؤكد في هذا الصدد أهمية زيادة الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم من خلال مواءمة التدخلات مع خطط التصدي الوطنية والإقليمية، والاستفادة الكاملة من الآليات المحلية، بما في ذلك الاحتياطيات المحلية والوطنية والإقليمية؛

10 - ***تشدد*** على أن اتّباع نهج متعدد القطاعات تراعى فيه مسألة التغذية في جميع القطاعات، بما في ذلك الزراعة والصحة والمياه والصرف الصحي والحماية الاجتماعية والتعليم، ويؤخذ فيه كذلك بمنظور جنساني، هو أمرٌ لا بد منه لتحقيق الأمن الغذائي على الصعيد العالمي والتغذية المحسنة وإعمال الحق في الغذاء؛

11 - ***تتطلع*** إلى نظر جمعية الصحة العالمية في اقتراح تمديد غاياتها العالمية الست المتعلقة بالتغذية حتى عام 2030 في اتساق مع عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

12 - ***تشدد*** على ضرورة المضي قُدماً بالبرنامج العالمي للتغذية بما يتمشى مع الحق في الحصول على غذاء كافٍ وبطريقة متسقة عبر قطاعات متعددة، وضرورة الحفاظ على الزخم السياسي لتوسيع نطاق العمل بشأن التغذية في سياق متابعة نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، وتعزيز التنسيق بين مختلف العمليات الجارية، بما يشمل عملَ لجنة الأمن الغذائي العالمي والتحالفاتِ والالتزامات ومسارات العمل الوطنية المنبثقة عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021، وبرنامج عمل العقد؛

13 - ***تحث*** الدول الأعضاء على إيلاء أولوية عالية للأمن الغذائي وسلامة الغذاء والتغذية وتجسيد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية، وعلى أن تعزّز النظام التجاري المتعدد الأطراف والقائم على القواعد الذي يخلو من التمييز ويتسم بالانفتاح والعدالة وشمول الجميع والإنصاف والشفافية والذي تحتل منظمة التجارة العالمية موقع الصدارة فيه؛

14 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء أن تبقي أسواقها الغذائية مفتوحةً للحفاظ على تدفق التجارة الدولية في الأغذية والأسمدة؛

15 - ***تشدد*** على ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية على نحو مستدام على الصعيد العالمي، مع ملاحظة تنوع الظروف والنظُم الزراعية، وذلك بطرق منها تحسينُ أداء الأسواق والنظم التجارية والعمل على ضمانه وتعزيز التعاون الدولي، وبخاصة لصالح البلدان النامية، وزيادة الاستثمارات والشراكات العامة والخاصة المسؤولة في مجال الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي والتنمية الريفية، والتعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتشير إلى أن هذه الاستثمارات والجهود المبذولة من القطاعين العام والخاص لا بد أن يستفيد منها أيضا، حسب الاقتضاء، أصحاب الحيازات الصغيرة المحليون في النظم الملائمة لإدارة المعارف وللاتصالات فيما يتعلق بتعزيز الأمن الغذائي وتحسين التغذية والحد من عدم المساواة وجميع أشكال سوء التغذية؛

16 - ***تسلّم*** بأن نظم أغذية زراعية أكثر كفاءة واستدامة وشمولا للجميع وأقدر على الصمود لها دور أساسي في تعزيز الأنظمة الغذائية الصحية وتحسين التغذية والوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، وترحب بوضع وتنفيذ سياسات وطنية ترمي إلى القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله وتحويل نظم الأغذية الزراعية بحيث تتاح للجميع الأنظمة الغذائية المغذية، بما فيها الأنظمة الغذائية الصحية التقليدية، مع إعادة التأكيد على وجوب القيام في الوقت نفسه بتعزيز نظم الصحة والمياه والصرف الصحي من أجل القضاء على سوء التغذية؛

17 - ***تهيب*** بجميع الدول الأعضاء، وعند الاقتضاء، بالمنظمات الدولية ذات الصلة، أن تتخذ تدابير تهدف إلى مكافحة نقص التغذية لدى الأمهات، وبخاصة أثناء فترة الحمل والرضاعة، ولدى الأطفال، والآثار التي لا يمكن علاجها لنقص التغذية المزمن في مرحلة الطفولة المبكرة، وبخاصة في الفترة من تاريخ الولادة إلى سن الثانية، وأن تدعم البرامج الموضوعة للغرض نفسه؛

18 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء أن تعجّل بالجهود المبذولة في مجالات العمل الستة لبرنامج عمل العقد لكي تضمن تزويدَ المنظومات الغذائية الجميع بأنظمة غذائية صحية وميسورة التكلفة، بما يتمشى مع الظروف والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بكل سياق؛ وإدماجَ الإجراءات المتعلقة بالتغذية في النظُم الصحية الوطنية وخطط التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الخدمات الصحية الأساسية؛ وتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية والتعليم والتغذية المصمّمة لمواجهة الصدمات والمراعية للاحتياجات التغذوية؛ وزيادة الاستثمارات الموجهة إلى ميدان التغذية في قطاع الأغذية الزراعية؛ وتعزيز الاتساق بين سياسات التجارة والزراعة والمسائل المتعلقة بالتغذية؛ وتعزيز الحوكمة فيما يتصل بالتغذية على جميع المستويات؛

19 - ***تشير*** إلى أن عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية تقرر أصلا أن ينتهي في عام 2025، وتطلب في هذا الصدد إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، تمشياً مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 84/1989 المؤرخ 24 أيار/مايو 1989، عقد حوارات غير رسمية في عام 2025 مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لبحث مدى تنفيذ العقد؛

20 - ***تقرر*** تمديد عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية حتى عام 2030، ومواءمته مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والحفاظ على الزخم السياسي على الصعد العالمي والإقليمي والوطني لإنهاء سوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام 2030؛

21 - ***تهيب*** بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية أن:

(أ) تواصلا قيادة ورصد تنفيذ العقد، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، مع الاستعانة بآليات التنسيق مثل هيئة الأمم المتحدة للتغذية ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين من قبيل لجنة الأمن الغذائي العالمي، وذلك تمشيا مع ولايتها، وبالتشاور مع المنظمات والمنتديات الدولية والإقليمية الأخرى؛

(ب) تستمرا في تعزيز جهودهما، مع غيرهما من الوكالات الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة للتغذية، من أجل النهوض بالبرنامج العالمي للتغذية ومعالجة مجالات العمل المشمولة ببرنامج عمل العقد التي تنقصها الإجراءات؛

22 - ***تشير إلى دعوتها*** الأمين العام إلى إبلاغ الجمعية العامة بشأن تنفيذ العقد، بالاستناد إلى تقارير فترات السنتين التي تشترك في تجميعها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية.